

قرار رقم (٢٢٩) لسنة ٢٠٢٤

بتاريخ ٢٠٢٤/ ٣ / ٢٥

بشأن إعادة قيد وسيطى تأمين

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته.

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للترخيص وقيد المهنيين المعدة في هذا الشأن.

قرر

المادة الأولى: يعاد قيد وسيطى التأمين الاتي ذكرهما فيما بعد بسجل وسطاء التأمين بالهيئة كوسيط تأمين حر وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما، وب نفس أرقام قيدهما السابقة وذلك لمدة ثلاث سنوات بدءاً من تاريخ صدور هذا القرار:-

م	اسم الوسيط	الرقم	الصفة	الرقم القومى
١.	عادل عمر على العسلى	٢٦٩٠٤	حر	٢٦٥٠٥٠٢٠١٠٣٧٥٥
٢.	اميره مجدى صالح السيد	٣٤٣١٦	حر	٢٨٨٠٩٠٣٠١٠١٧٠٦

المادة الثانية: على الادارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد نريد صالح